مؤسسة عبد الحميد شومان
محمد محمود الإمام
1998/12/7

التنمية العربية المشتركة

أولا – الأبعاد التي تؤخذ في الاعتبار لتقييم التنمية

هناك اتفاق على أن حصاد التنمية العربية (القطرية أساسا) كان هزيلا. وفي البحث عن الأسباب نحتاج لتأمل عدد من الأبعاد من أجل تلمس الطريق للمستقبل:

1 – موقع التنمية من اهتمام المجتمع، مع التمييز بين
   أ) إدارة شؤون المجتمع اليومية
   ب) التعامل مع قضية التنمية
   جـ) الإدارة الشاملة للجانبين
   (سوف نربط هذا فيما بعد ببرامج الإصلاح الاقتصادي)

2 – مناهج التنمية، مع التمييز بين:
   أ) التلقائية مقابل العمد
   ب) الجزئية مقابل الشمول.

3 – مضمون التنمية مع التمييز بين:
   أ) التنمية الاقتصادية
   ب) التنمية الاجتماعية
   جـ) التنمية البشرية
   د) التنمية الشاملة

نفرق بين النمو والتنمية والتطور والتطوير لأخذ المنهج والمضمون. فالمنهج قد يكون تلقائيا (نمو وتطور) أو عمديا (تنمية وتطوير). والمضمون قد يكون اقتصاديا أو شاملا (تنمية أو تطوير). ما يعنينا هو التطوير، وهو المقصود بالتنمية الشاملة في العرف الشائع. وهذا هو ما يعنينا. وإذا كان هناك انتقاء لبعض الأفعال التي تنسب إلى التنمية، فإن الإدارة اليومية تتدخل في تنفيذ التنمية وفي تحديد معالم التطور الفعلي.

قضية التنمية لم تسقط بالتقادم، ولم تستسلم بالكامل لقوى السوق، بل هي ما زالت الهاجس الأول لجميع الدول.

وما زال صحيحا ما لخص به الموقف منذ 10 سنوات كتاب التنمية في مشروع الاستشراف (الدكتور إبراهيم سعد الدين) على النحو التالي: "إن المتأمل لبنية الاقتصاد العربي عند منتصف الثمانينات يلحظ مدى ضعف التشابكات الأفقية بين الأقطار العربية المختلفة، وكذلك ضعف التشابكات الرأسية فيما بين القطاعات المختلفة داخل القطر الواحد. ورغم وجود العديد من المشروعات العربية المشتركة فإنها لم ترقَ إلى خلق حالة من الإنماء التكاملي بين الأقطار العربية المختلفة، بل هناك العديد من المؤشرات التي تشهد على ضعف التنسيق الصناعي فيما بين البلدان العربية الذي نتج عنه الكثير من مظاهر الازدواجية وتبديد الموارد".

الانتقال من القطاعات الأولية إلى قطاعات الخدمات التقليدية دون مرور بتصنيع حقيقي. وظل الاقتصاد العربي أسير النفط (جدول 1).

الكثير من التشابكات الاقتصادية التي كانت قائمة آنذاك فيما بين الأقطار العربية، مثل انتقال العمالة والتدفقات المالية، إنما كانت تعبيرا عن عوامل ظرفية، ولا تعود إلى أسباب بنيوية ضارية بجذورها في أعماق الوطن العربي. وتوقعت الدراسة أن يؤدي استمرار الأنماط السائدة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية. وتعكس مؤشرات التنمية البشرية حقيقة ما آل إليه الوضع في الأقطار العربية (جدول 2)

وما زال الاقتصاد العربي يعاني من خلل في الموارد (جدول 3) وهو ما يهدد أمنه، لا سيما المائي والغذائي.

ثانيا – بين القطرية والقومية:

1 – كانت التنمية قطرية بالأساس، ولكنها استندت إلى عمل عربي مشترك. وجرت محاولة لتداركها باستراتيجية للعمل (الاقتصادي) العربي المشترك. وصدرت إعلانات (بعضها في عمان) تتناول الأبعاد الاجتماعية والبشرية.

2 – واختلطت بجهود التكامل التي كانت الحصيلة فيها أكثر ضعفا، رغم اتجاه الكتاب العرب للحديث عن الإنماء التكاملي والتكامل الإنمائي.

3 – التأكيد على البعد القومي من وجهة نظر "التنمية المستقلة" و "الاعتماد الجماعي على النفس". ومؤخرا الحديث عن الإقليمية وعن الكتلة الحرجة (150 مليون نسمة و 150 مليار دولار ناتج).

4 – هناك جهود لحصر التنمية في أطر إقليمية جزئية.

ثالثا – الحاجة إلى تحديد أساس المقاربة:

1 – حينما نتحدث عن التنمية العربية فإننا نعبر عن مجمل **آمال وطموحات** الأمة العربية من مشارقها إلى مغاربها. نتحدث عنها تنميةً قطرية، ونتحدث عنها تنميةً قومية، فلا صلاح لإحداهما إلا بالأخرى.

2 – لم تعد التنمية قضية قطرية، بل لا بد من وضعها في **إطارها الدولي** (الإقليمي/القومي العربي، والعالمي).

3 – لا حديث عن تنمية عربية إلا من خلال **تكامل عربي**. فالتكامل العربي وثيق الصلة بالتنمية. ولكن يحق لنا أن نتساءل: هل التنمية بدورها وثيقة الصلة بالتكامل، بمعنى هل أن كلا منهما شرط وجوبي وكافٍ للآخر ؟ جزء من تعثر التنمية أنها ظلت قطرية وغاب التكامل في حدود مفهوم ومن حيث هو مطلب تنموي.

4 – على الصعيد الاقتصادي يلاحظ شدة الاعتماد على **التصدير** لمنتجات القطاعات الأولية مع ضآلة المضاعف الداخلي. ما هو الموقف من دعاوى التصدير كاستراتيجية تنموية ؟

5 – إلى أي حد يعتبر الوطن العربي منطقة وفرة، في ظل العجز المتزايد في الموازين الجارية وموازين المدفوعات، وتنامي معدلات المديونية التي بدأت عدواها تنتقل مؤخرا إلى الدول التي كانت تصنف على أنها دول فائض، وارتفاع عبء خدمتها التي باتت تعصف بحصيلة الصادرات على تواضعها. هل تظل مقولة **عودة الأموال** الهائمة، أم ننضم إلى قطار التسابق على رأس المال الأجنبي.

6 – الحديث عن **السلام** كمطلب أساسي للتنمية. إلى أي حد تحقق هذا أو يمكن أن يتحقق، إذا لاحظنا أنه رغم تراجع المخصص للقضية القومية ازداد المبدد في السلاح وفي استخدامه داخليا في تعبير عن مدى السخط على التنمية المتحققة. وأدى سوء استخدام الموارد العربية إلى تدمير الطاقات الاقتصادية والبشرية، سواء ما بقي في موضعه أو هاجر داخل الوطن العربي أو خارجه. وهو ما يثير حاجة لإعادة تجميعها وتطويرها وتوظيفها. فهل هناك حاجة إلى مرحلة "إعادة إعمار" على الصعيد العربي ؟

7 – هناك عوامل خارجية، غير أن المشكلة في عدم ملاءمة الاستراتيجيات وتخبطها. ورغم استمرار التباينات بين مجموعات الدول العربية، فإن هناك قاسما مشتركا في الإحباطات. فهل نحن بحاجة إلى تصحيح استراتيجيات قطرية أم استراتيجية قومية، وكيف ؟ وما هي حدودها.

رابعا – الحاجة إلى تطوير المفاهيم:

1 – الاهتمام المتزايد منذ أواخر الثمانينات **بالتنمية البشرية** كمفهوم أوسع مدى من مجرد التنمية الاقتصادية أو التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وأشمل نطاقا من قضية تنمية الموارد البشرية. فالتنمية المقصودة تتناول الإنسان في أوجه ثلاثة من أوجه حياته:

- فهي تعنى به كمورد وعنصر إنتاجي، لا جدال في أنه العنصر الحاكم من بين عناصر الإنتاج، عملا وقدرة ومعرفة.
- وهي تسعى إلى رفعة مستواه المعيشي والارتقاء بنوعية حياته بمختلف أوجهها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكل ما ينهض بشأن هذا الكائن الذي استخلفه الله في أرضه.
- ثم هي تجعله شغلها الشاغل، بمعنى أنها تصب كل جهودها على الإنسان، بدلا من أن تحصر اهتماماتها في الهياكل المادية والإنتاجية لتطالب الإنسان أن يتكيف معها.

أي أنها تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر.

2 – تزايدت الحاجة إلى إدراج عنصر الطبيعة في إدارة الاقتصاد وفي التنمية، من خلال أبعاد **البيئة**.

3 – وهكذا بدأت أنظار المفكرين تتجه إلى العنصرين الآخرين اللذين تواريا خلف بريق رأس المال، وهما **البشر** بما يملكونه من معرفة ومن قدرة على العمل وعلى العطاء، **والطبيعة** باعتبارها متغيرا يتأثر بنمط الحياة ويؤثر فيها، ويتعرض لعامل تغير الندرة مثل غيره من المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم فهي مؤهلة للتعامل الاقتصادي معها، كناتج لنشاط الإنسان ومحدد له. وتمتد هذه النظرة بطبيعة الحال إلى المستقبل المنظور بحكم استمرار كل من الطبيعة والبشر في شكل أجيال متعاقبة تتحدد ظروف معيشتها وفق ما تخلفه لها الأجيال الحالية. ولذلك يجري الجمع بين البعدين، البيئي والبشري، في مصطلح بدأ يستقر مؤخرا في الأدبيات، ويتبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهو مصطلح "**التنمية البشرية المتواصلة**" أو المستدامة.

4 – غير أنه يلاحظ أن:

- أن التفاوت كبير بين الدول العربية في مختلف ظواهر التنمية البشرية، وفي قيمة المؤشر العام. ولعل الوطن العربي، رغم التقارب الثقافي والاجتماعي الذي تتميز به مجتمعاته عن معظم أقاليم العالم، من أشد هذه الأقاليم تباينا، وهو أمر لا يقتصر فقط على الظاهرة التي استحوذت على الاهتمام، وهي الغنى معبرا عنه بدخل الفرد.
- أن موقع الدول العربية عامة مقارب للمتوسط العام للدول النامية من حيث مؤشر الصحة (توقع الحياة عند الميلاد) ومن حيث نسب القيد في التعليم.

- غير أن الخلل الخطير يظهر بالنسبة لمؤشر الأمية. فمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين (وهم المسئولون عن النشاط الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي) تجعل الوطن العربي في أسفل القائمة، وهو أمر بالغ الخطورة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الدول حديثة التصنيع، لم تبن صناعتها النشطة بمجرد اتباع قوى السوق أو استدعاء رأس المال الأجنبي، بل كانت أول خطواتها محو الأمية تماما.
- يعوض هذا الخلل، من حيث تعديل الموقع بين باقي دول العالم، ارتفاع متوسط الناتج الإجمالي للفرد عن باقي الدول النامية، وإن ظل دون المتوسط العالمي. ومع ذلك فإن هذا جعل المؤشر المتوسط للتنمية البشرية يضع الوطن العربي في موقع يعادل الدولة التي ترتيبها 113 (وهي بوليفيا) من بين 175 دولة شملها التقرير.

ويوضح هذا مدى **الإهدار في الموارد** الذي جعل الدخل المرتفع نسبيا عاجزا عن تحقيق ارتفاع مماثل في نوعية الحياة. وهكذا تظل المهام التي طرحتها وثيقة "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" ملقاة علينا، وعلى رأسها تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية، وتقليص الفوارق التنموية داخل الوطن العربي، فيما بين الأقطار وداخلها.

5 – يرتبط بهذا قضية **الموارد** التي تردد أنها **أساس للتكامل العربي**. وهذا قول يحتاج إلى تدقيق:

- هناك خلل جوهري على المستوى العربي، لا سيما في الأراضي الصالحة للزراعة والمياه وقضايا التصحر.
- ارتفاع مؤشر الدفيئة لا سيما في الدول النفطية. والاتجاه العالمي يفرض أعباء لتصحيح الأوضاع ويضعف القدرة التنافسية.
- خطأ **بناء التكامل على تباين الموارد** لجعله مسئولا عن تصحيح نواحي خلل هيكلي. الحاجة ليست إلى إعادة توزيع الموارد، بل إلى تكامل إنتاجي ينشئ ترابطا عضويا يفسح المجال لتوظيف أفضل للموارد.

6 – لا تقتصر الموارد على ما تقدم، بل أصبحت **المعرفة** أساسا في عصر الثورة التكنولوجية. وتظل قدرة الاقتصاد على النمو رهنا بامتلاكها، لأن من يملكها يملك القرار بشأن التنمية. وتشير تجربة أوروبا إلى أن السياسة التكنولوجية أصبحت عماد التقدم في الإطار الإقليمي لمحدودية فاعليتها قطريا.

7 – التحول من منهج الإحلال محل الواردات بعد تجريمه وتحريمه إلى **منهج التصدير**. لا يصلح أي منهما كقاعدة للتكامل الإنمائي الإقليمي. فنظرا لضعف الروابط الإنتاجية المحلية،

يصبح أي نشاط موجه إلى التصدير مبعثا لزيادة الاعتماد على الاستيراد. وما لم يتحقق قدر من تلبية جانب من مستلزمات الإنتاج للصادرات محليا، فإن النتيجة النهائية لن تكون أفضل مما كانت عليه، بل لعلها أسوأ، يصعب على الاقتصاد القطري المحدود لدولة نامية أن يحقق درجة عالية من التشابك الإنتاجي. في الوقت نفسه فإن هذا التشابك بين عدد من الأقطار المتقاربة ينعكس على تزايد التبادل التجاري بينها، ولكنه تبادل لسلع إنتاجية، ولا يقتصر على مجرد تبادل السلع الاستهلاكية التي يتركز الاهتمام عليها في إطار سياسة الإحلال محل الواردات.

8 – القضية التي تواجه الوطن العربي، إذا ما أراد أن يساير الدعاوى التي يفصح عنها النظام العالمي الجديد، ذات شعب ثلاث:

- أن يخفف من شدة اعتماده على تصدير المواد الأولية، ومعه استنزاف الثروات.
- أن ينتقل بنشاطه التصديري إلى منتجات ترفع المردود الدخلي وتنقص الريع.
- أن يجعل هذا النشاط أساسا لتوسع في قاعدة إنتاجية عريضة.

إن هذه المقومات يصعب على اقتصاد بعده في مراحل النمو الأولى أن يحققها منفردا.

9 – الحديث عن التنمية ذاته بدأ يخفت أمام متطلبات مفهوم **الإدارة الاقتصادية** القائمة على إطلاق قوى السوق. فإذا كانت الأقطار العربية آخذة بنوع أو آخر من برامج التكيف، فهل يمكن إعادة تصحيح الهياكل الاقتصادية على نحو ينظم انفتاحها الخارجي، ليفسح مجالا واسعا للتكامل بين الاقتصادات العربية، يجعلها أقدر على التعامل بقدر أعلى من التكافؤ مع الاقتصاد العالمي، وعلى تخفيف آثار التعرض المستمر لعثرات الاقتصادات المتقدمة، وما تفرضه من شروط تحاول بها حل مشاكلها على حسابنا.

10 – الإفراط في عمليات التحديث يؤدي إلى **مسخ ثقافي واستلاب ثقافي**. لم تعد الأدوات قاصرة على أنماط الاستهلاك، بل تشمل هياكل الإنتاج، وأساليبها، وقواعد المعرفة. ومن بين التساؤلات في مجال الهياكل الإنتاجية هل يؤخذ بقطاعات النمو أم بقاعدة الموارد والصناعات التقليدية. وهل توجه إلى إشباع الحاجات الأساسية، أو بناء مجتمع الرفاهة، أو تحسين نوعية الحياة، وما هي أبعادها ؟

11 – في ظل عصر انتهاء زمن المنح، تتحول النظرة إلى علاقات العرب ببعضهم بعيدا عن القاعدة التي دمرت الكيان العربي وهي تلك التي قامت على **المنح والمنع**، لتئوب إلى صوابها في نطاق **الأخذ والعطاء**، فهذا هو حقيقة ما يقوم بين الشركاء، ولا نقول الأشقاء. فالأموال العربية لا تصنع التنمية، بل العكس.

12 – ويقودنا هذا إلى التساؤل الأكبر: إذا كنا جميعا ننعي التشرذم وندين التصارع، فهل يعتبر حل قضية العلاقات العربية مطلبا أوليا ؟ وكيف ؟

خامسا – نحو منهج بديل للتنمية:

1 – الانطلاق من مفهوم التنمية البشرية وتطويره مع الأخذ في الاعتبار التغير الجوهري في التعامل مع العنصر البشري:

جدول (4) معالجة البعد البشري في منهجي التنمية: الاقتصادي والبشري

الأبعـاد	التنمية الاقتصادية	التنمية البشرية
♦ المدخلات البشرية:	العمل بمختلف فصائله	الطاقات البشرية الإبداعية
• وحدة قياسها	فرد/ساعة – ناتج حدي	العطاء البشري
• إعدادها	استثمار في البشر	مخرجات التنمية البشرية
♦ آلية التحويل	البنيان الاقتصادي	التنظيم الاجتماعي
♦ المخرجات:	مكونات مستوى المعيشة	مكونات نوعية الحياة
• أداة تقييمها	دالة المنفعة الفردية	دالة المنفعة الاجتماعية
♦ حافز الفرد والمجتمع	تعظيم العائد المادي	تعظيم الرفاه الاجتماعي
♦ المنهج العلمي المتبع	علم الاقتصاد	علم مجتمعي شامل

المصدر: د. محمد محمود الإمام: مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مرجع سابق، ص 283.

2 – إعادة تفسير **التنمية المتواصلة** لتعتمد التواصل البشري الداخلي لا البيئي الخارجي.

3 – اعتماد مفهوم **الكفاءة الاجتماعية** social efficiency ونقصد بها تزويد الإنسان بالقدرات اللازمة للتعامل مع مختلف جوانب الحياة، والعمل في الوقت نفسه على بناء الإطار المؤسسي الذي يمكنه من إعمال هذه القدرات على النحو الذي يعظم أفضل مجموعة من الخيارات متاحة له. فالقضية ليست جعل الأسواق أليفة وصديقة للإنسان، بل مراعاة التكامل بين الأبعاد المختلفة، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى الإنسان، لأن هذا التكامل هو الذي يحكم تصرفاته إزاء كل منها وإزاءها مجتمعة. ويفسح هذا المجال لوضع إنتاجية العناصر المختلفة، وعلى رأسها العمل، في موقعها الصحيح من التنمية، والتخلص من ربطها بنتائج التحليل الحدي، الذي يتخذ ذريعة لربط نصيب الفرد بالناتج الذي يقرره السوق وليس باحتياجاته.

4 – ومن ثم يمكن الحديث عن **الكفاءة المجتمعية** التي تضم هذه الكفاءة الاجتماعية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية الاقتصادية والكفاءة السياسية، والتي تبني حياة المجتمع على أساس من ثقافة ذاتية فعالة.

5 – هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل هذا المنحى قوميا بطبيعته.

6 – ويحقق المنهج التنموي وفق هذا التعريف عددا من المعايير المرغوبة:

أ) الإمكانية والجدوى feasibility، وفقا للأهداف والطموحات

ب) القدرة على تقويم العلاقات بين الفئات الاجتماعية، قطريا وقوميا.

جـ) ومن ثم توفير الأساس لتقارب الأهداف، وهو شرط أساسي للتكامل الديناميكي.

د) القدرة على التعامل البناء مع التوجهات العالمية، بشقيها الكوكبة والإقليمية.

هـ) ومع كل من المنهج التكاملي النيوكلاسيكي، والمحدث.

و) تصويب العلاقة مع متطلبات تعديل السياسات الاقتصادية وبرامج التثبيت والتكيف.

ز) التخلص من قيود خلل الموارد، ومن مأزق النفط.

ح) القدرة على التعامل مع الأنظمة الاقتصادية/الاجتماعية أخذا في الاعتبار ما تعرضت له مؤخرا، وما تواجهه في ضوء التغيرات العالمية.

ط) إمكانيات التنوع رغم الترابط.

ي) التعامل مع قضية الإقليمية في مواجهة القومية.

ك) القدرة على المحافظة على الهوية (في مواجهة الشرق أوسطية والمتوسطية).

ل) القدرة على التواصل بشقيه الداخلي والخارجي.

جدول رقم (1) التوزيع القطاعي للناتج الإجمالي العربي ونسب الاستهلاك والتصدير

(بالأسعار الجارية)

السنة	الزراعة	الصناعة التحويلية	سلعية أخرى	الخدمات	الاستهلاك	الصادرات
أولا – الدول العربية						
1996	13.0	10.7	28.8	47.5	75.0	36.1
1995	13.0	10.6	27.2	49.7	75.9	34.7
1994	13.7	10.7	27.2	48.4	78.2	32.3
1993	13.2	10.2	28.1	48.5	78.0	32.2
1992	14.0	10.2	29.6	46.2	78.4	32.2
1991	13.1	9.2	29.4	48.3	82.1	32.3
1990	11.6	10.5	33.0	44.9	73.6	35.0
1989	11.6	10.7	29.9	47.7	77.3	33.2
1988	12.1	10.8	27.5	49.6	79.9	29.9
1987	12.5	8.6	30.0	48.9	79.9	27.4
1986	11.7	10.5	27.8	50.0	81.8	25.1
1985	9.3	9.4	36.8	44.5	74.2	34.8
1980	6.2	6.5	57.1	30.2	56.1	54.2
1975	10.1	7.5	53.3	29.0	52.9	50.3
1970	15.8	10.8	33.9	39.5	73.5	34.4
ثانيا – جملة العالم						
1995	5	21	12	63	78	22
1985	6	24	12	58	78	19
1980	7	23	15	53	75	22
1975	9	25	11	55	77	19
1970	10	26	9	55	76	13
ثالثا – نسبة النسب العربية إلى العالمية (%)						
1995	260	51	226	78	97	158
1985	155	39	307	77	95	183
1980	89	28	381	57	75	246
1975	117	30	472	52	68	270
1970	165	41	362	72	96	264

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997 وأعداد سابقة.

البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، 1997 و 1987.

القطاعات السلعية الأخرى تشمل الصناعات الاستخراجية والتشييد والكهرباء.

جدول (2) مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية لعام 1994

الدولة	توقع الحياة عند الميلاد	الإلمام بالقراءة والكتابة %	نسب القيد في التعليم	دخل الفرد المعدل*	المؤشر الكلي	الترتيب بين 176 دولة	معدل النمو 85-95**
الأردن	68.5	85.5	66	4187	0.730	84	4.5-
الإمارات	74.2	78.6	82	6036	0.866	44	2.8-
البحرين	72.0	84.4	85	6034	0.870	43	0.2
تونس	68.4	65.2	67	5319	0.748	81	1.9
الجزائر	67.8	59.4	66	5442	0.737	82	2.4-
جيبوتي	48.8	45.0	20	1270	0.319	162	..
السعودية	70.3	61.8	56	5953	0.774	73	1.9-
السودان	51.0	44.8	31	1084	0.333	158	..
سوريا	67.8	69.8	64	5397	0.755	78	0.9
الصومال	45.6	25.6	7	666	0.211	173	..
العراق	57.0	56.8	53	3159	0.531	126	..
عمان	70.0	35.0	60	5965	0.718	88	0.3
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–
قطر	70.9	78.9	73	6063	0.840	55	4.2-
الكويت	75.2	77.8	57	6074	0.844	53	1.1
لبنان	69.0	92.0	75	4863	0.794	65	..
ليبيا	63.8	75.0	91	5869	0.801	64	..
مصر	64.3	50.5	69	3846	0.614	109	1.1
المغرب	65.3	42.1	46	3681	0.566	119	0.9
موريتانيا	52.1	36.9	36	1593	0.355	150	0.5
اليمن	56.2	41.1	52	805	0.361	148	..
المتوسط	62.5	53.3	56	3710	0.588	113	1.5-
الدول النامية	61.8	69.7	56	2904	0.576	116	0.4
الدول الصناعية	74.1	98.5	83	6037	0.911	23	1.9
العالم	63.2	77.1	60	5798	0.764	75	0.8

المصدر: IBRD: *World Development Report, 1997* – UNDP: *Human Development Report, 1997*

(*) الناتج المحلي للفرد بالقوة الشرائية بالدولار، ومعدل ليعكس درجة الإشباع. (**) نمو الناتج القومي للفرد بيانات الصومال مقدرة على أساس بيانات 1993 منسوبة إلى الدول الخمس الأخيرة من العالم.

جدول (3) بعض مؤشرات الموارد الطبيعية والبيئة

الدولة	المساحة الكلية 1000 كم^2	القابلة للزراعة % من الكلية	المروية % من القابلة للزراعة	موارد مائية متجددة (متر للفرد، 1992)	استهلاك الماء للفرد متر 80–89	مؤشر الدفيئة للفرد 1989
الأردن	89	4.6	16.0	200	173	0.09
الإمارات	84	0.5	12.8	200	414	1.08
البحرين	1	2.9	0	0	735	0.75
تونس	155	31.4	4.8	500	317	0.06
الجزائر	2382	3.3	5.5	700	160	0.08
جيبوتي	23	0	0	600	29	0
السعودية	2150	1.7	25.6	100	321	0.37
السودان	2376	5.5	14.8	1100	1092	0.13
سوريا	184	32.2	15.3	600	434	0.08
الصومال	627	1.7	11.6	1300	119	0.06
العراق	437	12.5	46.8	1800	4575	0.13
عمان	213	0.3	92.1	1200	561	0.24
فلسطين	0	0	0	0	0	0
قطر	11	0.6	114.3	0	234	0.88
الكويت	18	0.3	40.0	0	11	0.57
لبنان	10	29.9	28.1	1700	271	0.07
ليبيا	1760	1.2	11.5	100	692	0.25
مصر	996	2.6	101.7	100	1213	0.06
المغرب	446	22.1	13.0	1100	499	0.04
موريتانيا	1025	0.2	7.2	200	494	0.09
اليمن	528	2.8	24.3	200	0	0.02
الدول العربية	13515	4.4	20.1	657	958	0.12
الدول النامية	76280	10.3	23.8	6600	523	0.10
الدول الصناعية	53820	12.0	9.9	10900	1156	0.47
العالم	131730	11.0	17.5	7600	638	0.18

المصدر: أنظر جدول (2)